الأمم المتحدة

A /54/15 (Part III) (Adv. Mimeo)

الجمعية العامة

Distr.: General
29 September 1999
Arabic
Original: English

الدورة الرابعة والخمسون

تقرير مجلس التجارة والتنمية عن دورته التنفيذية الحادية والعشرين*

(جنيف ، ١ تموز/يوليه ١٩٩٩)

* هذه الوثيقة نسخة مسبقة من تقرير مجلس التجارة والتنمية في دورته التنفيذية الحادية والعشرين، المعقودة في مكتب الأمم المتحدة في جنيف في ١ تموز/يوليه ١٩٩٩. وسيظهر هذا التقرير في شكله النهائي، بالإضافة إلى تقارير الدورات التنفيذية التاسعة عشرة والعشرين والثانية والعشرين ودورة المجلس السادسة والأربعين، بوصفه **الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الرابعة والخمسون، الملحق رقم ١٥** (A/54/15/Rev.1).

031199 021199 99-28065 (A)
9928065

المحتويات

الأول – مساهمة الأونكتاد في برنامج الأمم المتحدة الجديد لصالح أفريقيا في التسعينات: أنشطة الأونكتاد لصالح أفريقيا (البند ٢ من جدول الأعمال) ٣

الثاني – الأعمال التحضيرية للأونكتاد العاشر (البند ٣ من جدول الأعمال) ٨

الثالث – تقرير الفريق الاستشاري المشترك المعني بمركز التجارة الدولية للأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية عن دورته الثانية والثلاثين (البند ٤ من جدول الأعمال) ١١

الرابع – مسائل أخرى (البند ٦ من جدول الأعمال) ١٣

الخامس – مسائل تنظيمية ١٦

المرفقات

الأول – جدول أعمال دورة المجلس التنفيذية الحادية والعشرين ١٨

الثاني – الحضور ١٩

الفصل الأول

مساهمة الأونكتاد في برنامج الأمم المتحدة الجديد لصالح أفريقيا في التسعينات: أنشطة الأونكتاد لصالح أفريقيا

(البند ٢ من جدول الأعمال)

١- كانت معروضة على المجلس، للنظر في هذا البند، الوثيقة التالية:

"إسهام الأونكتاد في تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد لصالح أفريقيا في التسعينات: الأنشطة التي اضطلع بها الأونكتاد لصالح أفريقيا – تقرير من إعداد الأمين العام للأونكتاد" (TD/B/EX(21)/2).

٢- أشار **منسق الأونكتاد لأفريقيا** إلى المناقشات التي دارت في الدورة الثامنة عشرة لمجلس التجارة والتنمية فقدم تقريراً عن المجالات التي أعربت الوفود عن رغبتها في أن يتم فيها إحراز تقدم. وفيما يتعلق بالبرنامج المتكامل للمساعدة التقنية المشترك بين الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية ومركز التجارة الدولي لصالح نخبة من أقل البلدان نمواً وغيرها من البلدان الأفريقية، فقد تلقى الصندوق الاستئماني ٧ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة من مبلغ الـ ١٠ ملايين دولار المخصصة له وشرع في تنفيذ الأنشطة بشكل جاد في أيار/مايو ١٩٩٨. وقد قطعت أشواط كبيرة في تنفيذ البرنامج. وضاعفت الوكالات الست الأساسية أنشطتها المتصلة بمتابعة الاجتماع الرفيع المستوى المعني بالمبادرات المتكاملة لتنمية تجارة البلدان الأقل نمواً، كما أعدت تلك الوكالات حلولاً فردية في ضوء التقديرات التي تقدمت بها أقل البلدان نمواً لاحتياجاتها، ومن المقرر عقد اجتماعات موائد مستديرة لـ ١٧ بلداً من أقل البلدان الأفريقية نمواً. وفي مجال الاستثمار، تم الاضطلاع بقدر كبير من العمل في إعداد أدلة استثمار ويجري إصدار دراسة بعنوان: "الاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا: الأداء والإمكانيات المتاحة". وفيما يتعلق بالعمل التحليلي، صدر تكليف بإجراء ١٣ دراسة لمؤتمر الأونكتاد الدولي المعني بالتنمية الأفريقية من منظور مقارن، المعقود في موريشيوس في أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، وكرس الجزء الثاني من تقرير التجارة والتنمية لعام ١٩٩٨، بالكامل، لأفريقيا. ويجري إعداد دراسة تتعلق بالنقل والقدرة التنافسية التجارية للبلدان الأفريقية لتقديمها إلى دورة المجلس العادية.

٣- ورحب المتحدث باسم **المجموعة الأفريقية** (مصر) بالمنهجية التي تقوم على عرض تقرير وقائعي عن أنشطة الأونكتاد لصالح أفريقيا على الدورة التنفيذية وعرض تقرير تحليلي على الدورة العادية لمجلس التجارة والتنمية. وقال في معرض حديثه عن كافة أنواع الأنشطة التي يضطلع بها الأونكتاد لصالح أفريقيا، إن تلك الأنشطة توفر الدعم الحيوي للمجهودات التي تبذلها البلدان الأفريقية للاندماج في الاقتصاد العالمي ولا بد من مواصلة تنفيذها في ضوء التحسن المتواضع الذي سجله أداء البلدان الأفريقية الاقتصادي. ودعا الأونكتاد إلى الإسهام في استعراض الجمعية العامة لبرنامج الأمم المتحدة الجديد لصالح أفريقيا في التسعينات. وأشار، فيما يتعلق بالوضع الاقتصادي في البلدان الأفريقية، إلى الانخفاض المتواصل في المساعدة الإنمائية الرسمية، وأعباء الديون الثقيلة التي تعاني منها البلدان الأفريقية، ومشكلة انهيار أسعار السلع الأساسية خلال السنوات الأخيرة. وقال إن المشاكل من جهة العرض تعوق أفريقيا عن الاستفادة من النظام التجاري. ودعا الوكالات الست المتعاونة إلى مضاعفة أنشطتها في متابعة أعمال الاجتماع الرفيع المستوى بشأن أقل البلدان نمواً. وقال إن من الضروري اتخاذ إجراء عاجل بشأن التخفيف من أعباء الديون وأن يراجع

الأونكتاد المبادرات المتكاملة، إلى جانب إصداره توصيات بشأن كيفية جعل تلك المبادرات أكثر فعالية. وإلى جانب ترحيبه بتنفيذ برنامج المساعدة التقنية المتكامل المشترك بين الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية ومركز التجارة الدولية، دعا إلى توسيع البرنامج ليشمل بلداناً أفريقية أخرى وإلى توسيع البرنامج الأفريقي المنسق للمساعدة في مجال الخدمات. كما دعا الأونكتاد إلى توسيع مساعداته المتعلقة بالمفاوضات التجارية والدبلوماسية التجارية وإلى توسيع برنامج نقاط التجارة في أفريقيا.

٤- ورحب المتحدث باسم **مجموعة أمريكا اللاتينية** والكاريبي (شيلي) بالتقدم المحرز في عمل الأونكتاد لصالح بلدان أفريقيا ولكنه عبر عن قلقه بشأن الوضع القائم في بلدان أخرى يتسم اقتصادها بالضعف الهيكلي والهشاشة. ودعا الأونكتاد إلى توفير الدعم لمناطق جغرافية أخرى، وخصوصاً البلدان التي تعاني من مشاكل مشابهة لتلك التي تعاني منها البلدان الأفريقية.

٥- وقال ممثل **فنلندا**، الذي تحدث باسم **الاتحاد الأوروبي**، إنه رغم الصورة الشاملة التي قدمها كل من تقرير منسق الأونكتاد لأفريقيا ومقدمته عن الأنشطة التي يضطلع بها الأونكتاد في إطار دعمه لبرنامج الأمم المتحدة الجديد لصالح أفريقيا، فإنه كان قد طُلب إلى أمانة الأونكتاد خلال دورة المجلس التنفيذية الثامنة عشرة توفير المزيد من المعلومات المفصلة عن أهدافها والنتائج التي حققتها فيما يتصل بالعمل في إطار برنامج الأمم المتحدة الجديد لصالح أفريقيا، إضافة إلى آثار العمل الذي تموله الميزانية العادية والمصادر الخارجة عن الميزانية. أما فيما يتعلق بالبحث وتحليل السياسة العامة، فقد أكد على فائدة مفهوم "الدولة الإنمائية"، وهي الدولة التي تتسم ببساطة الإجراءات والكفاءة وتوفر إطارا مواتيا لتنمية المشاريع. وقال إن الاتحاد الأوروبي ملتزم بالمساعدة في بناء القدرات في مثل تلك الدول الإنمائية، وأن تعداد الأنشطة الوارد في الجزء القطاعي من التقرير لا يعكس القيمة التي أضافتها تلك الأنشطة إلى جدول الأعمال الجديد، وأن برامج التعاون التقني مجزأة وتحتاج إلى المزيد من التركيز، وأن من الضروري إجراء المزيد من التوحيد بين الأنشطة التي تشملها تلك البرامج، وأن تحرير التجارة عنصر أساسي في إيجاد مناخ صالح للتنمية الاقتصادية المستدامة ذات التوجه التصديري وللقدرة التنافسية. وذكّر بما جاء في تقرير عام ١٩٩٨ عن أقل البلدان نمواً من حجة ترى أن النقص في الانفتاح كان بمفرده أكبر أسباب بطء النمو في أفريقيا جنوبي الصحراء، فقال إن عملية التحرير لا بد وأن تكون منسجمة مع نمط نمو يتم تقاسمه بشكل عادل ويؤدي إلى الحد من الفقر. وأضاف قائلاً إن الاتحاد الأوروبي سيدعم اشتراك البلدان النامية في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف المقبلة.

٦- وقال ممثل **جنوب أفريقيا** إن تقرير التجارة والتنمية لعام ١٩٩٨ يقدم تحليلاً قيماً لمشاكل التنمية في البلدان الأفريقية. إلا أن التنمية الأفريقية لا تزال تعوقها، للأسف، مشاكل من جانب العرض، وانخفاض في تدفقات الموارد وتراكم لأعباء الديون يشل قدرتها. ويعكس التقرير المقدم إلى الدورة التنفيذية عدداً من المبادرات الهامة التي شرع فيها الأونكتاد لبناء قدرات المؤسسات في أفريقيا وتعزيزها ولمساعدة البلدان أثناء الجولة القادمة من المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف. وأشار إلى حلقة العمل التي عقدت لكبار مستشاري وزراء التجارة في أقل البلدان نمواً وحلقة العمل الإقليمية الأفريقية لكبار المفاوضين التجاريين اللتين استضافتهما جنوب أفريقيا، فقال إن جنوب أفريقيا استفادت من برامج الأونكتاد لبناء القدرات. وتتطلب تحديات التنمية المطروحة على أفريقيا منهجاً كليا ومتكاملاً لمعالجة مشاكل تراكم أعباء الديون، وانحسار المساعدة الإنمائية الرسمية وتدفقات الاستثمارات الخاصة، والاختلال الذي يعاني منه النظام التجاري الدولي. والأونكتاد أحسن من يتولى تحقيق الاتساق في برامج المؤسسات الدولية وسياساتها. وقال في

الختام إنه ينتظر تلقي التقرير الذي يعده الأونكتاد عن تكاليف النقل وقدرة أفريقيا التنافسية في مجال التجارة في وقت لاحق من عام ١٩٩٩.

٧- وقال ممثل **المغرب** إن التقرير يعطي نظرة عامة عن الأنشطة التي يضطلع بها الأونكتاد لصالح أفريقيا. وأبدى ارتياحه بشأن البحوث والتحليلات التي يضطلع بها الأونكتاد منذ ١٩٩٧، وأعرب عن امتنانه للحكومة اليابانية لدعمها أعمال الأونكتاد التحليلية، بما في ذلك دعمها الذي قدمته للمؤتمر المعقود في موريشيوس، وطلب تقديم معلومات بخصوص متابعة أعمال المؤتمر. وشجع أمانة الأونكتاد على مواصلة بحوثها وتحليلاتها في المجالات التي تواجه فيها أفريقيا مشاكل تكامل حقيقية، وأعرب عن ارتياحه لدعم الأونكتاد للبلدان الأفريقية في القضايا المتصلة بالتجارة ومنظمة التجارة العالمية. ورغم ذلك، أعرب عن قلقه لأن تنفيذ البرنامج المتكامل للمساعدة التقنية المشترك لم يبدأ إلا منذ فترة قصيرة للغاية ولأنه لم يستفد منه إلا عدد قليل من البلدان. ورحب باعتزام الأمانة أن تتناول تقاريرها الآتية العقبات التي تعاني منها أقل البلدان نمواً من جانب العرض، ولكنه أعرب عن قلقه إزاء السرعة التي يتم بها تنفيذ الاجتماع الرفيع المستوى المعني بأقل البلدان نمواً ومتابعته. وأعرب عن ارتياحه للجهود التي تبذلها الأمانة من أجل مساعدة البلدان الأفريقية على الاستعداد للمؤتمر الوزاري الثالث لمنظمة التجارة العالمية، بما في ذلك مساعدتها على تنظيم حلقتي العمل في صان سيتي وبريتوريا. وقد يساعد نشر تقرير عن الاستثمار في أفريقيا في وقت وشيك على تغيير صورة أفريقيا لدى المستثمرين ويقنعهم بوجود فرص الاستثمار فيها. ودعا الحكومات المانحة وأمانة الأونكتاد إلى بذل المزيد من الجهود في مجالي المساعدة الإنمائية الرسمية والديون. وقال إنه يلزم أيضاً تعزيز عمل الأونكتاد في مجال السلع الأساسية والتنويع.

٨- وقال ممثل **الاتحاد الروسي** إن الأونكتاد في حاجة إلى تكريس بعض الاهتمام لموضوع التعمير والتنمية بعد انتهاء النزاعات. فالبلدان الأفريقية قد حققت شيئاً من التقدم عبر إصلاحاتها الاقتصادية. ويستدعي كل من الاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا وتراكم أعباء الديون على كاهل القارة المزيد من الاهتمام. وعامل الاستقرار شرط مسبق لجذب التمويل الضروري لعملية التنمية، مما يجعل معالجة الأسباب الأصلية لعدم الاستقرار، مثل الفقر والأزمات الإنسانية، أمراً ضرورياً.

٩- ورحبت ممثلة **اليابان** بالتقرير وذكرت قائمة تضم عدداً من الأنشطة التي تضطلع بها حكومتها دعماً للبلدان الأفريقية. وفي إطار متابعة أعمال مؤتمر طوكيو الدولي الثاني المعني بالتنمية الأفريقية، يجري تنظيم المنتدى الآسيوي - الأفريقي الثالث ومنتدى الأعمال الأفريقي - الآسيوي في ماليزيا، وإنشاء مركز آسيوي أفريقي لتعزيز الاستثمار ونقل التكنولوجيا في ماليزيا، كما يجري تنظيم حلقة دراسية عن إدارة الديون في كينيا بالتعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وأعربت عن تأييدها لأنشطة بناء القدرات التي يضطلع بها الأونكتاد في أفريقيا.

١٠- وذكر ممثل **كوبا** أنه بالرغم من المشاكل الاقتصادية التي تواجهها بلاده، فإن كوبا تقدم المساعدة التقنية إلى البلدان الأفريقية في القطاعات التربوية والصحية والتقنية. ودعا الأسرة الدولية والبلدان الأكثر ثراء إلى بذل المزيد لصالح أفريقيا.

١١- وقال المتحدث باسم **المجموعة الآسيوية** (جمهورية إيران الإسلامية) إنه يؤيد الأنشطة التي يضطلع بها الأونكتاد لصالح أفريقيا وأعرب عن أمله في أن يساعد إسهام الأونكتاد في برنامج الأمم المتحدة الجديد لصالح أفريقيا البلدان الأفريقية على الاندماج أكثر في الاقتصاد العالمي.

١٢- وأعرب ممثل **الصين** عن دعمه لأنشطة الأونكتاد لصالح أفريقيا. وقال إن البلدان الأفريقية، وخصوصاً بلدان أفريقيا جنوبي الصحراء، تواجه تحديات كبيرة في ما تبذله من جهود من أجل تحقيق النمو الاقتصادي. وعلى الدول المانحة الرئيسية أن تساعد البلدان الأفريقية، في إطار برنامج الأمم المتحدة الجديد لصالح أفريقيا، عن طريق تخفيض ديونها وتحقيق الاستقرار في أسعار سلعها الأساسية وتوفير فرص الوصول إلى أسواقها. ولا بد من مساعدة البلدان النامية على الاندماج في نظام التجارة المتعدد الأطراف. وقد ساعدت الصين البلدان الأفريقية دوماً وستستمر في مساعدتها.

١٣- وطلبت ممثلة **الولايات المتحدة الأمريكية** إلى الأونكتاد تكريس المزيد من الاهتمام والموارد للقضايا المتصلة بأفريقيا أكثر مما جرى سابقاً. ودعت إلى القيام بمتابعة أقوى للاجتماع الرفيع المستوى المعني بأقل البلدان نمواً وطلبت إلى الأونكتاد توفير دعمه الكامل لتلك البلدان في الاستعداد للمؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية في سياتل. وقالت إن وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية تتولى تنظيم دورات إعلامية عن الأمور المتصلة بالتجارة في بلدان مختلفة في أنحاء القارة الأفريقية. ودعت الجهات المانحة الأخرى إلى الإسهام أكثر في البرامج المتصلة بأفريقيا من صناديقها الاستئمانية. وقالت إن أفريقيا ينبغي أن تبقى أحد المجالات التي تحظى بأولوية عالية في الأعمال التمهيدية للأونكتاد العاشر.

١٤- وكرر ممثل **السودان** الإعراب عن مشاعر القلق التي أعرب عنها ممثلا المغرب ومصر بشأن بطء تنفيذ أعمال المتابعة للاجتماع الرفيع المستوى المعني بأقل البلدان نمواً. وقال إن الوقت قد حان كي تبحث جميع الأطراف المعنية في الصعوبات التي تعوق تنفيذ التوصيات الصادرة عن ذلك الاجتماع. كما أنه لا بد من توفير المزيد من المعلومات المتصلة بشتى الأنشطة التي يضطلع بها الأونكتاد من أجل مساعدة أقل البلدان نمواً على الاندماج في الاقتصاد العالمي. وينبغي بوجه خاص اتخاذ التدابير اللازمة لضمان انضمام أقل البلدان نمواً على وجه السرعة إلى منظمة التجارة العالمية إذا كانت لم تنضم إليها بعد.

١٥- وأحاط منسق الأونكتاد لأفريقيا المندوبين علماً، عند رده على الأسئلة التي أثاروها، بالدراسة التي يعدها الأونكتاد وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية عن الديون وأفاد بأن الأمانة ستحلل النتائج التي تمخضت عنها قمة الثمانية الكبار المعقودة في كولونيا لبحث مسألة الديون. وأعرب عن قلقه بشأن انحدار المساعدة الإنمائية الرسمية إلى أدنى مستوياتها على الإطلاق، بما فيها تلك المقدمة إلى أكثر البلدان فقراً، في حين أن التدفقات الخاصة هزيلة جداً لا تكفي للتعويض عن الخسارة التي حدثت في المساعدة الإنمائية الرسمية. وتوفر أمانة الأونكتاد المعلومات والتحاليل بشأن شتى المبادرات المتصلة بأفريقيا وتعمل بشكل وثيق مع الوكالات الأخرى بشأن قضايا التنمية الأفريقية. وقد أذن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بصرف ١.١ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في إطار البرنامج المشترك بين الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمعني ببناء القدرات في مجالي التجارة والتنمية في أفريقيا، كما سبق أن نظمت شعبة التجارة الدولية في البضائع والخدمات والسلع الأساسية برنامجاً يأخذ في الاعتبار الأموال التي تم توفيرها.

١٦- وقال إنه سيؤخذ في الاعتبار، لدى إجراء الدراسة السنوية لأنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد، بعض ما أعرب المندوبون من الشواغل بشأن أثر الأنشطة التي تضطلع بها الأمانة. وستعمل الأمانة ما في وسعها، عند تقديم التقارير في المستقبل، على إدراج إشارات عن أثر الأنشطة التي تضطلع بها. وفيما يتعلق بأهداف المساعدة التي يقدمها الأونكتاد إلى البلدان الأفريقية، قال إنها تتطابق مع الولايات الحكومية الدولية في الأونكتاد والولايات في برنامج الأمم المتحدة الجديد لصالح أفريقيا. وسيتم تناول الشواغل المتعلقة بالتقدم في متابعة الاجتماع الرفيع المستوى المعني بالبلدان الأقل نمواً مع الوكالات الست الأساسية.

١٧- وفي مجال السلع الأساسية، تجري مناقشة سبل توفير الأونكتاد لمزيد من الدعم الفعال للبلدان الأفريقية على أعلى مستوى في الأمانة. وقدمت الأمانة ورقة عمل استجابة لاقتراحات لجنة البرنامج والتنسيق بشأن سبل التعامل مع مسألة التنوع بين الوكالات، واقترح الأونكتاد أخذ زمام المبادرة في أي مسعى من ذلك القبيل مشترك بين الوكالات. وبخصوص تقديم المساعدة إلى الاقتصادات الضعيفة، والهشة قال إن الأونكتاد يعمل بنشاط في مناطق أخرى إلى جانب أفريقيا، وأن مساعداته لا تقتصر على أقل البلدان نمواً.

١٨- وقال إن الأونكتاد يأمل في أن يشرك في الأنشطة التي عددتها ممثلة اليابان لصالح أفريقيا في المستقبل، وبالفعل، كان الأونكتاد قد شرع في العديد من تلك البرامج وهو مشترك في العمل في المناطق التي أشارت إليها الممثلة اليابانية.

الفصل الثاني

الأعمال التحضيرية للأونكتاد العاشر

(البند ٣ من جدول الأعمال)

١٩- كانت معروضة على المجلس، للنظر في هذا البند، الوثيقة التالية:

"معلومات للمشتركين" (TD/INF.35)

٢٠- أفاد أمين اللجنة الوطنية المعنية بالأونكتاد العاشر، السيد كوسباك شوتيكول؛ المدير العام لإدارة الشؤون الاقتصادية بوزارة الخارجية التايلندية، بأن بلده قرر أن يفي بعرضه استضافة المؤتمر بالرغم من شدة الأزمة المالية التي تعرض لها البلد منذ تقدمه بذلك العرض. وقد أصبحت أعمال الأونكتاد في مثل هذه الأوقات المتأزمة أكثر أهمية ونفعا من أي وقت مضى. وأضاف قائلاً إن تايلند لا تمثل الآن النجاح الاقتصادي فحسب ولكنها تمثل أيضاً العوائق التي تقف عقبة أمام التنمية الاقتصادية، مثل عمليات التحرير المتتابعة بشكل غير ملائم أو بعض الآثار السلبية المترتبة على العولمة، والخطوات الأولى إلى الانتعاش على إثر التعرض لأزمة. وأعرب عن الأمل في أن يكون الأونكتاد العاشر المنتدى الذي تستعرض فيه كافة الأمم نجاح الاستراتيجيات الإنمائية وأوجه قصورها فتتوصل إلى توافق آراء جديد بشأن التنمية من شأنه أن يوفر إطاراً للنقاش في المستقبل. وسيكون المؤتمر فرصة سانحة للانطلاق من جديد في تشكيل عملية العولمة الجارية.

٢١- وعقب الإدلاء ببيانه، عرض شريط ترويجي يعطي لمحة عن حسن الضيافة والتقاليد التايلندية بالإضافة إلى عرض المرافق المخصصة للمؤتمر بمركز الملكة سيريكيت الوطني للمؤتمرات حيث سيعقد الأونكتاد العاشر.

٢٢- وقال **الأمين العام للأونكتاد** إنه لم تساوره الشكوك قط في وفاء تايلند بعرضها السخي الذي قدمته لاستضافة المؤتمر رغم النكسة الاقتصادية التي عانت منها. وسيكون الأونكتاد العاشر مناسبة للبلدان الآسيوية للبرهنة على رجوعها إلى "حظيرة الأعمال التجارية" والرجوع إلى تحقيق النمو الإيجابي والتقدم مرة أخرى في الحدّ من الفقر. وقال إنه يتفق مع أمين اللجنة الوطنية على أن هذا الحدث قد يوجد أرضية صالحة لمناقشة التنمية في العقود القادمة. ومع ضرورة استخلاص المؤتمر للعبر من مشاكل الماضي، كتلك التي خبرتها تايلند وغيرها من بلدان آسيا، سيكون عليه أن يتطلع إلى المستقبل وأن يتبع نهجاً ايجابياً وبناء. وكما قال أمين اللجنة، فإن العولمة عملية مستمرة ولا تزال في مراحلها الأولى ويمكن تصويب مسارها عند الضرورة وقد أصبحت البلدان في موقع يتيح لها الإمساك بناصية مصيرها.

٢٣- وأعربت ممثلة **الولايات المتحدة الأمريكية** عن قلقها بشأن كثرة الأنشطة المتناظرة المقرر تنظيمها خلال الأونكتاد العاشر؛ إذ لا يجب أن يتجاوز عددها ثلاثة أنشطة أو أربعة.

٢٤- وتحدث ممثل **فنلندا** باسم **الاتحاد الأوروبي** فأكد مجدداً على ضرورة الاستئناف المبكر للمشاورات بشأن القضايا الموضوعية المزمع طرحها في المؤتمر. ولا بد أن يتسنى لكافة الشركاء فهم مواقف شركائهم على نحو أفضل قبل البدء في وضع اللمسات الأخيرة على مواقفهم، لأنه يصعب جداً تعديل المواقف الناجمة بالفعل عن تسويات داخلية

ضمن المجموعة. وينبغي تبادل وجهات النظر تحت إشراف رئيس المجلس قبل العطلة الصيفية، مع أخذ مشروع تقرير الأمين العام في الاعتبار، وهو تقرير ينتظر أن يتاح الاطلاع عليه قبل ذلك.

٢٥- وقالت ممثلة **اليابان إنه يبدو إلى الآن** أن الأعمال التحضيرية تشمل في الأغلب مجموعة الـ ٧٧ والأمانة. واعتبرت أن الوقت قد حان للتفاعل بين المجموعات، وبين الأمانة وكافة الدول الأعضاء، وذلك من خلال الاجتماعات غير الرسمية على سبيل المثال، ومن خلال توفير المعلومات عن الأعمال التحضيرية في الوقت المناسب.

٢٦- وقال ممثل **المغرب**، بالنيابة عن رئيس اللجنة التحضيرية لمجموعة الـ ٧٧، إن المجموعة سعيدة دوماً للدخول في مشاورات مع شركائها في التنمية، ولكنها لن تناقش القضايا الموضوعية إلا عند الانتهاء من بلورة موقفها الخاص الذي تقوم بوضع اللمسات الأخيرة عليه. ولن تبت المجموعة في أمر الدخول في مشاورات مع الشركاء سواء قبل العطلة الصيفية أو بعد الاجتماع الوزاري الذي سيعقد في مراكش في أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ إلا بعد أن تكون قد أتمت مناقشاتها الداخلية. أما المشاورات المتصلة بتقرير الأمين العام فلا بد من إرجاء اتخاذ قرار بشأنها إلى حين إتاحة مشروع التقرير.

٢٧- وقدم **الأمين العام للأونكتاد** مذكرة غير رسمية تتعلق بأنشطة الأونكتاد بموجب جدول الأعمال الإيجابي مؤرخة في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩. ومن المسلم به أن البلدان النامية كثيراً ما يعوق إعدادها للمفاوضات المتعددة الأطراف ما يشوب مؤسساتها من ضعف. كما ينقصها منتدى كالذي توفره للبلدان المتقدمة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، يمكن تلك البلدان من تعميق فهمها للقضايا ومن تنسيق مواقفها.وجدول الأعمال الايجابي في سبيله لأن يصبح محور أنشطة الأونكتاد من أجل توفير الوسائل التي تمكن البلدان النامية من اتباع منهج استباقي في المفاوضات المتعددة الأطراف.

٢٨- وقال إن العمل بشأن جدول الأعمال الايجابي قد انطلق بقوة، وهو أمر يرجع، في جزء منه، إلى الموارد الإضافية التي خصصتها الجمعية العامة للأونكتاد من وفورات ميزانية الأمم المتحدة العادية. وسيساهم العمل في الأعمال التحضيرية للمؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية، المنتظر عقده في تشرين الثاني/نوفمبر - كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، وذلك قبل أشهر قليلة من انعقاد الأونكتاد العاشر، نظراً لأن العديد من القضايا المتعلقة بجدول الأعمال الايجابي تتصل بعمل منظمة التجارة العالمية. وقد تضمن العمل تنظيم اجتماعين لخبراء مخصصين وإعداد الدراسات التي قدمت إلى ذينك الاجتماعين اللذين شاركت فيهما منظمات أخرى مشاركة كاملة، جدير بالذكر منها منظمة التجارة العالمية والبنك الدولي ومركز التجارة الدولي للأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية.

٢٩- وأضاف قائلاً إن العمل قد دخل مؤخراً في مرحلة جديدة بعقد اجتماع إقليمي في سيول، بدعوة من حكومة جمهورية كوريا. ويجري عقد اجتماع آخر في الوقت ذاته في جنوب أفريقيا، بدعم مالي سخي من حكومة جنوب أفريقيا، وينتظر أن يعقد اجتماع ثالث في الجمهورية الدومينيكية في آب/أغسطس. وتدرج المذكرة غير الرسمية المذكورة آنفاً تفاصيل عن الاجتماعات الثلاثة جميعها. وتنوي الأمانة عقد اجتماعات غير رسمية لتوفير فرصة لتبادل وجهات النظر بين المشاركين في الاجتماعات الإقليمية والأطراف التي يعنيها الأمر في جنيف.

٣٠- وأكد على أن الأمانة لا تحاول وضع جدول أعمال للبلدان النامية، وإنما تسهيل مناقشاتها بتوفير التحليل وتوفير الآراء حول الجوانب الفنية.

٣١- وقالت ممثلة **تركيا** إنه نظراً لما يكتسيه العمل الذي يضطلع به الأونكتاد في جدول الأعمال الايجابي من أهمية، فإنها كانت تفضل لو تم تنظيم الاجتماعات بطريقة تسمح لأكبر عدد ممكن من البلدان بالمشاركة فيها، عوضاً عن تنظيمها على أساس إقليمي. وتتطلع ممثلة تركيا إلى جلسات الإحاطة الإعلامية التي ستعقدها الأمانة لعرض ما تمخضت عنه تلك الاجتماعات.

٣٢- ووافق ممثل **جمهورية كوريا** على ضرورة الاطلاع على النتائج التي تمخضت عنها الاجتماعات. وقال إن البلدان النامية تحتاج إلى المساعدة في التحضير للمفاوضات التجارية وإن تبادل وجهات النظر الذي حدث في الاجتماع الإقليمي الأول، المعقود في سيول، كان مفيداً للغاية.

الفصل الثالث

تقرير الفريق الاستشاري المشترك المعني بمركز التجارة الدولية للأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية عن دورته الثانية والثلاثين

(البند ٤ من جدول الأعمال)

٣٣- كانت معروضة على المجلس، للنظر في هذا البند، الوثيقة التالية:

"تقرير الفريق الاستشاري المشترك المعني بمركز التجارة الدولية للأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية عن دورته الثانية والثلاثين" (ITC/AG(XXXII)/173).

٣٤- قدم ممثل **بلجيكا**، المتكلم بوصفه **رئيس الفريق الاستشاري المشترك المعني بمركز التجارة الدولية للأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية**، تقرير الفريق عن دورته الثانية والثلاثين. وقال إن الفريق تفحص أنشطة التعاون التقنية للمركز خلال عام ١٩٩٨ وتشغيل الصندوق الاستئماني العالمي لمركز التجارة الدولية، وإنه أثنى على مركز التجارة الدولية لادخاله إصلاحات على مؤسساته ولزيادة تعاونه مع المنظمات الأخرى، وتشغيل لآلياته المؤسسية، ولقدرته على توقع احتياجات عملائه. وقد نجح المركز في تركيز اهتماماته بما يتماشى مع متطلبات عملائه، منتقلاً من الإصلاحات الإدارية إلى إنجاز البرامج الميدانية بشكل مثمر. وقد أكد البعض من الممثلين على أهمية إيجاد توازن مناسب بين البرامج الأقاليمية والبرامج الإقليمية والبرامج الوطنية.

٣٥- وقال إنه تم اتخاذ عدد من الإجراءات بغرض زيادة الأنشطة التشغيلية التي يضطلع بها المركز على المستوى القطري، بما في ذلك مساعدة البلدان الشريكة على الربط بين سياسات الترويج التجاري وغيرها من سياسات التنمية الاقتصادية الوطنية، وإجراء عمليات تقدير للاحتياجات، وتعبئة الموارد من خلال الشراكات مع أجهزته الأم وغيرها من المنظمات الدولية.

٣٦- وقال إن الفريق أثنى على المركز لزيادة تعاونه مع المنظمات الأخرى، بما في ذلك في إطار البرنامج المتكامل للمساعدة التقنية المشترك بين الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية ومركز التجارة الدولية لصالح نخبة من أقل البلدان نمواً وغيرها من البلدان الأفريقية. ورغم ذلك، هناك حاجة إلى تنفيذ الإطار المتكامل للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة لصالح أقل البلدان نمواً بمزيد من الزخم، الأمر الذي يستدعي التزاماً كاملاً من جانب كافة المعنيين، بما في ذلك أقل البلدان نمواً ذاتها. وأعاد الفريق تأكيده بشدة على وجوب إيلاء أولوية عالية إلى أقل البلدان نمواً، ولاحظ بقلق أن الإنفاق المتصل بالتعاون التقني كان راكداً.

٣٧- أما فيما يتعلق بالتعاون مع الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية، فلا يزال هناك مجال لإدخال التحسينات في المراحل الأولية من عملية تصور البرامج. وشجع الفريق المركز على تعزيز تعاونه مع منظمات مثل منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ومنظمة العمل الدولية، إضافة إلى مؤسسات بريتون وودز، كما شجعه على تطوير الشراكات مع المجتمع المدني.

٣٨- وفيما يخص التقرير السنوي عن أنشطة المركز، أوصى باتباع نهج يقوم على المزيد من التقييم والتحليل ويركز على الأهداف والنتائج، مع الانصراف أكثر إلى القضايا ذات الاهتمام المشترك، مثل التخفيف من حدة الفقر والمساواة بين الجنسين.

٣٩- وقال في الختام إن ممثلي الحكومات أعلنوا في الدورة الثانية والثلاثين، عن تبرعاتهم للمركز أو أكدوها، كما درجت عليه العادة. وأعرب عن شكره لحكومات ألمانيا والدانمرك والسويد وسويسرا والصين وفرنسا وكندا والمملكة المتحدة والنرويج والهند وهولندا لإعلانها عن تبرعاتها، ولحكومات أيرلندا وإيطاليا وبلجيكا وكوت ديفوار واليونان التي أعلنت عن تبرعاتها قبل عقد الاجتماع.

٤٠- ورحب ممثل **فنلندا**، المتكلم باسم **الاتحاد الأوروبي**، بالتحول من التركيز على بناء القوة التنظيمية للمركز إلى التركيز على أنشطته التشغيلية. وقال إن التعاون الوثيق والمنسجم مع مختلف الجهات الفاعلة في الميدان لا بد أن يكون من المبادئ الرئيسية إذا أريد أن يكون النشاط العملي للمركز فعالاً ويرجى منه الاستجابة لحاجات متلقي المساعدة التقنية. ولا بد لأي استراتيجية إنمائية فعالة أن تبدأ بأقل البلدان نمواً ذاتها: أي على المنظمات الدولية أن تتجنب فرض الحلول على تلك البلدان، بل عليها أن تعمل معها على توفير الفرص والموارد التي تحتاج إليها تلك البلدان لتعين نفسها. وتعد مشاركة متلقي المساعدة التقنية في صوغ المشاريع وتقدير الاحتياجات أمراً حيوياً، كما هو الشأن بالنسبة إلى مشاركة القطاع الخاص والمجتمع المدني.

٤١- ورحب المتحدث باسم **مجموعة أمريكا اللاتينية والكاريبي** (شيلي) بالتقدم الذي أحرزه المركز، وخصوصاً ما حققه في استكمال إعادة هيكلته الداخلية. إذ أصبح المركز الآن أفضل تجهيزاً لمساعدة البلدان النامية على تعزيز دعمها للشركات - وخصوصاً المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم -، التي ترغب في التجارة على الصعيد الدولي. وشجع المركز على تكثيف أنشطته وبرامجه وتوسيعها، وبخاصة في بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي التي تحول هشاشتها دون اندماجها على النحو المناسب في النظام التجاري الدولي. وأشار إلى أنه إذا أريد أن ينفذ المركز أنشطته بفعالية، فإنه يلزم تزويده بالموارد الضرورية.

الإجراء

٤٢- أحاط المجلس علماً "بتقرير الفريق الاستشاري المشترك المعني بمركز التجارة الدولية للأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية عن دورته الثانية والثلاثين" وبالبيانات الصادرة في شأن هذا البند.

الفصل الرابع

مسائل أخرى

(البند ٦ من جدول الأعمال)

(أ) رسوم الصيانة السنوية

٤٣- كانت معروضة على المجلس، للنظر في هذا البند، الوثيقة التالية:

"الاستدامة المالية لنخبة من برامج الأونكتاد للتعاون التقني" (TD/B/EX(21)/CRP.1).

٤٤- قال **رئيس دائرة إدارة الموارد في الأونكتاد** إن عملية محاسبة التكاليف التي طلبتها الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية في دورتها الثالثة والثلاثين تجري على مراحل، كما أوصى الخبير الاستشاري المعني. وقد تم العمل بنظام حساب التكاليف المختار في برنامج نظام إدارة الديون والتحليل المالي في نيسان/أبريل وبرنامج النظام الآلي للبيانات الجمركية في حزيران/يونيه، وسيتم العمل به في برنامج نظام المعلومات المسبقة عن البضائع في الربع الأخير من عام ١٩٩٩. وتعرب أمانة الأونكتاد عن تقديرها لحكومة المملكة المتحدة لما قدمته من برامجيات حاسوبية تمكن من العمل بمحاسبة التكاليف.

٤٥- وأضاف قائلاً إن الوثيقة المعروضة على المجلس تتضمن أرقاماً عن برنامج نظام إدارة الديون والتحليل المالي لشهري أيار/مايو وحزيران/يونيه، ولكن لا يتيسر حتى الآن ما يكفي من البيانات لتمكين المجلس من اتخاذ قرار بشأن استحداث رسوم الصيانة السنوية. ومن المفترض أن تتيسر معلومات كافية لهذا الغرض للفرقة العاملة في دورتها الرابعة والثلاثين، في أواخر شهر أيلول/سبتمبر ١٩٩٩. ويمكن أن يلاحظ بالفعل أن البيانات المدرجة في المرفق الثاني من الوثيقة TD/B/EX(21)/CRP.1 تؤكد بوجه عام البيانات المعروضة سابقاً على الفرقة العاملة بخصوص تكاليف أنشطة دعم الصيانة العامة البالغة نحو ثلث مقدار الانفاق على فريق الدعم المركزي لبرنامج نظام إدارة الديون والتحليل المالي.

٤٦- وقال إن الطلب على البرامج الثلاثة استمر في التزايد وأن ١٨ بلداً إضافياً شرعت في مشاريع في إطار هذه البرامج خلال الأشهر الأخيرة (٢ منها في نظام توفير المعلومات المسبقة عن البضائع، و٥ منها في النظام الآلي للبيانات الجمركية، و١١ منها في نظام إدارة الديون والتحليل المالي). وستقوم نصف هذه البلدان بتمويل مشاركتها من مواردها الخاصة أو بالاقتراض من المؤسسات المالية الدولية (بصفة رئيسية من البنك الدولي)، في حين سيقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أو جهات مانحة على أساس ثنائي هي حكومات سويسرا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية بتمويل غيرها من البلدان.

٤٧- وقال المتحدث باسم **مجموعة أمريكا اللاتينية والكاريبي** (شيلي) إن المجموعة لم تتسلم الوثيقة المتعلقة بهذا البند إلا منذ بضعة أيام، الأمر الذي يجعلها غير قادرة بعد على التصريح بموقفها في شأن قضية هامة من ذلك النوع. واقترح أن تستمر الفرقة العاملة في النظر في ذلك البند حتى تلقي الضوء على عدد من الشواغل التي أثارتها بلدان مجموعة أمريكا اللاتينية والكاريبي.

الإجراء

٤٨- أحاط المجلس علماً بالمعلومات المقدمة وطلب من الفرقة العاملة مواصلة النظر في الأمر في دورتها الرابعة والثلاثين.

(ب) حلقة عمل تنسيقية لكبار مستشاري وزراء التجارة في أقل البلدان نمواً

٤٩- أفاد ممثل **إثيوبيا**، الذي تحدث بوصفه مقرر حلقة العمل المعقودة في صان سيتي بجنوب أفريقيا في الفترة من ٢١ إلى ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٩، بأن حلقة العمل حضرها عدد كبير من المشاركين من عواصم أقل البلدان نمواً ومن بعثاتها الموجودة في جنيف وبروكسل، كما حضرها ممثلون عن المنظمات الإقليمية والدولية وعن التجمعات الاقتصادية دون الإقليمية والقطاع الخاص. واستخدم المؤتمر الفيديوي الحواري للربط بين أمانة الأونكتاد وفريق من السفراء عن نظام التجارة المتعدد الأطراف الناشئ. وتبادل فريق رفيع المستوى من السفراء الموجودين في جنيف والمنسق الخاص لأقل البلدان نمواً والبلدان غير الساحلية والبلدان النامية الجزرية الخبرات في شتى المجالات التي تشملها اتفاقات منظمة التجارة العالمية. وأعد أهم وثيقة معلومات أساسية مكتب المنسق الخاص. واعتمدت حلقة العمل، إضافة إلى النتائج التي تمخضت عنها وإلى بلاغ أصدرته، اقتراحات تدعو إلى وضع خطة عمل جديدة شاملة لإدماج أقل البلدان نمواً في الاقتصاد العالمي.

٥٠- وقد استعرض المشاركون التجارب التي خاضها أقل البلدان نمواً والمشاكل التي تواجهها في تنفيذ اتفاقات جولة أوروغواي وأثر هذه الاتفاقات على آفاقها التجارية والإنمائية. وناقشوا مشاركة أقل البلدان نمواً في وضع قواعد التجارة العالمية وسبل الانتفاع إلى أقصى حد بفوائد العولمة المحتملة لصالحها، مع التقليل إلى أدنى حد من مخاطرها. وعبروا عن قلقهم بشأن التهميش المتواصل الذي تخضع له أقل البلدان نمواً ازاء الاتجاه السائد في الاقتصاد العالمي، وهو ما يعكسه ضعف وتناقص حصتها من التجارة العالمية، ومن الاستثمار والناتج. وتحتاج تلك البلدان، من أجل التغلب على التهميش الذي تعيشه، إلى اتخاذ المجتمع الدولي تدابير شاملة ومنسقة في هذا الشأن.

٥١- ولاحظ المشاركون، بقلق بالغ، عدم استقرار الحالة الاقتصادية والاجتماعية في أقل البلدان نمواً والضعف الهيكلي الذي تعاني منه اقتصاداتها، الأمر الذي يؤدي إلى إضعاف قدرتها التنافسية وإلى الإقصاء الاجتماعي والفقر المدقع فيها. وعلاوة على ذلك، فإن الوعود العديدة بمساعدة أقل البلدان نمواً لم تنفذ، مما حال دون إعطاء برامج الإصلاح الداخلية مفعولها الكامل والواقع أن تأثيرها كان سلبياً أحياناً. ويتواصل، في الوقت ذاته، هبوط المساعدة الإنمائية الرسمية، كما أن العون من المجموعة المانحة الرئيسية، وهي لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ما فتئ يتقلص. وقوبلت المبادرات الأخيرة الرامية إلى الحد من أعباء ديون أقل البلدان نمواً بالترحيب، رغم وجود حاجة ملحة إلى الاضطلاع بعمل أكثر جوهرية. وما زال عدم الوصول إلى الأسواق، وهبوط أسعار السلع الأساسية، والاعتماد المفرط على بضع سلع أساسية لتحقيق المداخيل من التبادل التجاري الخارجي، ونقص التدفقات المالية – يعوق نمو أقل البلدان نمواً وآفاقها الإنمائية.

٥٢- وعلى المجتمع الدولي أن يلطف من حدة عملية العولمة ويديرها على نحو يمكن من تسهيل اندماج أقل البلدان نمواً في الاقتصاد العالمي والتوصل إلى التقاسم الأكثر عدالة لفوائدها. ويتطلب تحقيق هذا الغرض تحرك أقل البلدان نمواً ذاتها وتحرك شركائها في التنمية لتعزيز قدرات العرض لدى أقل البلدان نمواً عن طريق جملة أمور، من بينها، تنمية هياكلها الأساسية المادية والمؤسسية ومواردها البشرية، وتحسين وصولها إلى الأسواق واعتماد سياسات لتعزيز القدرة

التنافسية للقطاعات ذات الأهمية الاستراتيجية بالنسبة إلى تنمية تجارتها. وينبغي منح كافة المنتجات ذات الأهمية التصديرية لأقل البلدان نمواً معاملة إعفاء من الرسوم على الفور.

٥٣- وسيكون لمجال المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف المقبلة وبنيتها وتوقيتها تأثير كبير على قدرة أقل البلدان نمواً على المشاركة فيها مشاركة فعالة، نظراً لمحدودية مواردها البشرية والمالية. ولا بد من جعل المعاملة الخاصة والتفاضلية جزءاً لا يتجزأ من القواعد التي تحكم نظام التجارة المتعدد الأطراف، وينبغي جعل الدخول السريع إلى منظمة التجارة العالمية ممكناً لأقل البلدان نمواً التي لم تدخل في عضويتها بعد.

٥٤- وقرر المشاركون تقديم النتائج التي تمخضت عنها حلقة العمل كمساهمة رسمية لأقل البلدان نمواً في المؤتمر الوزاري الثالث لمنظمة التجارة العالمية، والأونكتاد العاشر، ومؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً. وقد أيدوا استراتيجية التفاوض الجماعي لتعزيز مصالح أقل البلدان نمواً كمجموعة، وعقدوا العزم على إنشاء فريق عامل لمتابعة القضايا المتصلة بأقل البلدان نمواً ضمن برنامج عمل منظمة التجارة العالمية. كما أكدوا على أهمية توفير المساعدة التقنية لأقل البلدان نمواً من أجل بناء قدراتها التفاوضية، بما في ذلك عبر صياغة جدول الأعمال الإيجابي.

(ج) بيان مجموعة الـ ١٥ بشأن استراتيجية العمالة الشاملة

٥٥- قدم ممثل **مصر**، الذي تحدث بوصفه **رئيساً لمجموعة الـ ١٥** (مجموعة البلدان النامية على مستوى القمة)، ورقة عمل مجموعة الـ ١٥ المتعلقة باستراتيجية العمالة الشاملة، والتي عرضت في الدورة السابعة والثمانين لمؤتمر العمل الدولي المعقود في حزيران/يونيه ١٩٩٩. وقد ركزت القمة التاسعة لمجموعة الـ ١٥ المعقودة في مونتيغو باي بجامايكا في شباط/فبراير ١٩٩٩، على ضرورة التوصل إلى حلول مناسبة للأزمة المالية التي كانت لها عواقب اقتصادية واجتماعية سلبية واسعة الانتشار والتي أدت إلى زيادة البطالة والفقر. والبطالة مشكلة عالمية تهدد البنية الاجتماعية – الاقتصادية للمجتمع وينبغي وضع استراتيجية عالمية لمحاربتها: فيجب الاعتراف بحقوق العمال الأساسية على المستوى الدولي. وينبغي على منظمة العمل الدولية أن تقود عملية صياغة استراتيجية عمالة شاملة وتنفيذها، وذلك بوصفها المنظمة القادرة على الربط بين وجهات نظر ممثلي الحكومات وأرباب العمل والعمال.

٥٦- وقال إن ايجاد فرص العمل هو إحدى الأولويات الأربع الأساسية التي وضعها المدير العام لمنظمة العمل الدولية، ويمكن للمنظمة الاستئناس بما تراكم لديها من تجارب خلال عقود كاملة من البحوث التحليلية. ومن الضروري تشجيع روح المبادرة في البلدان النامية من أجل مكافحة آثار البطالة على أضعف فئات العمال، وهي النساء والمسنون ومن يعانون الفقر المدقع. وتتطلب استراتيجية العمالة الشاملة تعاون وكالات الأمم المتحدة المتخصصة وغيرها من المنظمات ذات الصلة، بما فيها الأونكتاد. وينبغي أن تهدف الاستراتيجية، من بين أمور أخرى، إلى حماية أكثر الفئات حرماناً، وتوفير الحماية ضد البطالة وتعزيز المساواة بين الجنسين.

(د) الصندوق المشترك للسلع الأساسية

٥٧- وطلب ممثل **فنلندا**، الذي تحدث باسم **الاتحاد الأوروبي**، من الأمانة أن تحيط الدول الأعضاء علماً بما يترتب على مشروع مذكرة التفاهم بين الأونكتاد والصندوق المشترك للسلع الأساسية، الذي نظر فيه المجلس التنفيذي للصندوق في نيسان/أبريل ١٩٩٩، من آثار على الأونكتاد.

الفصل **الخامس**

المسائل التنظيمية

ألف – افتتاح الدورة

٥٨- عقدت الدورة التنفيذية الحادية والعشرون لمجلس التجارة والتنمية في قصر الأمم بجنيف، في ١ تموز/يوليه ١٩٩٩. وتألفت الدورة التنفيذية من جلستين، هما الجلستان العامتان ٩٠٣ و٩٠٤ للمجلس. وقد افتتح الدورة السيد تشاك مون سي (سنغافورة) رئيس المجلس.

باء– مكتب الدورة التنفيذية الحادية والعشرين

٥٩- لم يحدث أي تغيير في أعضاء المكتب المنتخبين منذ الدورة الخامسة والأربعين، وكان مكتب المجلس في دورته التنفيذية الحادية والعشرين يتألف على النحو التالي:

الرئيس: السيد تشاك مون سي سنغافورة

نواب الرئيس: السيد نبوتوشي أكاو (اليابان)

السيد كارلوس أمات فورس (كوبا)

السيد باتكو دراغانوف (بلغاريا)

السيد سافيتري كونادي (الهند)

السيد رودريك م. ج. لاين (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية)

السيد سيرغاي ميخنيفيتش (بيلاروس)

السيد آلفونسو أوزيكو (أوغندا)

السيد كارلوس بيريز دل كاستيو (أوروغواي)

السيد ريموندو بيريز – هيرناندين (إسبانيا)

السيد منير زهران (مصر)

المقرر: السيد فيليب ميرلان (فرنسا)

جيم – إقرار جدول الأعمال

(البند ١ من جدول الأعمال)

٦٠- أقر المجلس جدول الأعمال المؤقت لدورته التنفيذية الحادية والعشرين (المدرج في الوثيقة T D /B/EX(21)/1)، بصيغته المعدلة. وللاطلاع على جدول الأعمال كما تم إقراره، انظر المرفق الأول.

دال – المسائل المؤسسية والتنظيمية والإدارية وما يتصل بها من المسائل

(البند ٥ من جدول الأعمال)

(أ) تسمية الهيئات الحكومية الدولية لأغراض المادة ٧٦ من النظام الداخلي للمجلس

٦١- كانت معروضة على المجلس، للنظر في هذا البند الفرعي، الوثيقة التالية:

"قائمة بالمنظمات الحكومية الدولية المشاركة في أنشطة الأونكتاد" (TD/B/IGO/LIST/2، و Add.1 و Add.2)

٦٢- لم تعرض على المجلس أية طلبات جديدة لينظر فيها في الدورة الجارية، ولكن استرعي نظره إلى التغيير الحاصل في أسماء منظمتين حكوميتين دوليتين تتمتعان بمركز لدى الأونكتاد. فقد استعيض عن مجلس اتفاق كارتاخينا بالأمانة العامة للاتحاد الآندي، وعن وكالة التعاون الثقافي والتقني بالمنظمة الدولية للفرانكوفونية.

(ب) تسمية المنظمات غير الحكومية لأغراض المادة ٧٧ من النظام الداخلي للمجلس

٦٣- كانت معروضة على المجلس، للنظر في هذا البند الفرعي، الوثائق التالية:

"قائمة بالمنظمات غير الحكومية الدولية المشاركة في أنشطة الأونكتاد" (TD/B/NGO/LIST/2، و Add.1 و Add.2 و Add.3)

"طلب مقدم من أوكسفام الدولية" (TD/B/EX(21)/R.1)

"طلب مقدم من منظمة مهندسو العالم" (TD/B/EX(21)/R.2)

"طلب مقدم من منظمة البلدان الأفريقية للتنمية المستدامة" (TD/B/EX(21)/R.3)

"طلب مقدم من الرابطة العالمية لمناطق تجهيز الصادرات" (TD/B/EX(21)/R.4)

٦٤- تلقى المجلس طلبات مقدمة من "أوكسفام" الدولية، ومنظمة "مهندسو العالم" ومنظمة البلدان الأفريقية للتنمية المستدامة ومن الرابطة العالمية لمناطق تجهيز الصادرات، لإدراجها ضمن القائمة المنصوص عليها في المادة ٧٧ من النظام الداخلي للمجلس. وتشاور الأمين العام للأونكتاد مع مكتب المجلس بشأن الطلبات ووافق المكتب على توصياته. وقرر المجلس تصنيف المنظمات الأربع، طبقاً لما جاء في التوصيات ، في الفئة العامة، بموجب أحكام الفقرة ١٢(أ) من مقرر المجلس ٤٣(د-٧).

(ج) تسمية رئيس ومكتب الدورة السادسة والأربعين لمجلس التجارة والتنمية

٦٥- عين السيد فيليب بوتي (فرنسا) رئيساً للمجلس في دورته السادسة والأربعين.

هاء – تقرير المجلس عن دورته التنفيذية الحادية والعشرين

(البند ٧ من جدول الأعمال)

٦٦- أذن المجلس للمقرر باستكمال التقرير عن دورته الحالية تحت إشراف الرئيس.

المرفقات

المرفق الأول

جدول أعمال دورة المجلس التنفيذية الحادية والعشرين

١- إقرار جدول الأعمال

٢- مساهمة الأونكتاد في برنامج الأمم المتحدة الجديد لصالح أفريقيا في التسعينات: أنشطة الأونكتاد لصالح أفريقيا

٣- الأعمال التحضيرية للأونكتاد العاشر

٤- تقرير الفريق الاستشاري المشترك المعني بمركز التجارة الدولية ومنظمة التجارة العالمية عن دورته الثانية والثلاثين

٥- المسائل المؤسسية والتنظيمية والإدارية وما يتصل بها من مسائل:

(أ) تسمية الهيئات الحكومية الدولية لأغراض المادة ٧٦ من النظام الداخلي للمجلس

(ب) تسمية المنظمات غير الحكومية لأغراض المادة ٧٧ من النظام الداخلي للمجلس

(ج) تسمية رئيس ومكتب الدورة السادسة والأربعين لمجلس التجارة والتنمية

٦- مسائل أخرى

(أ) رسوم الصيانة السنوية

(ب) الحلقة الدراسية التنسيقية لكبار مستشاري وزراء التجارة في أقل البلدان نمواً

(ج) بيان مجموعة الـ ١٥ بشأن استراتيجية العمالة الشاملة

(د) الصندوق المشترك للسلع الأساسية

٧- تقرير المجلس عن دورته التنفيذية الحادية والعشرين

المرفق الثاني

الحضور*

١- كانت الدول التالية الأعضاء في الأونكتاد وفي المجلس المذكورة أدناه ممثلة في الدورة:

الاتحاد الروسي
إثيوبيا
الأرجنتين
الأردن
إسبانيا
أستراليا
إكوادور
ألمانيا
إندونيسيا
أنغولا
أوروغواي
إيران (جمهورية - الإسلامية)
آيرلندا
إيطاليا
باراغواي
باكستان
البحرين
البرازيل
البرتغال
بلجيكا
بلغاريا
بنغلاديش
بنما
بوتان
بوليفيا
بيرو
بيلاروس
تايلند
تركيا
تونس
جامايكا
الجزائر
الجماهيرية العربية الليبية
الجمهورية التشيكية
الجمهورية الدومينيكية
الجمهورية العربية السورية
جمهورية كوريا
جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة
جنوب أفريقيا
الدانمرك
دومينيكا
زامبيا
سلوفاكيا
سنغافورة
السودان
سويسرا
شيلي
الصين
العراق
عمان
غابون
غانا
غواتيمالا

* للاطلاع على قائمة المشاركين انظر الوثيقة TD/B/EX(21)/INF.3.

فرنسا
الفلبين
فنلندا
كرواتيا
كندا
كوبا
كوستاريكا
لبنان
لكسمبرغ
مالطة
ماليزيا
مدغشقر
مصر
المغرب
المكسيك
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية
موريشيوس
ميانمار
النرويج
النمسا
نيبال
نيجيريا
الهند
هولندا
الولايات المتحدة الأمريكية
اليابان
اليمن

٢ - وكانت الدول الأخرى التالية الأعضاء في الأونكتاد وغير الأعضاء في المجلس ممثلة بصفة مراقب في الدورة:

الكرسي الرسولي
رواندا

٣- وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية ممثلة في الدورة:

منظمة العمل العربية
الاتحاد الأوروبي
المنظمة الدولية للفرانكوفونية
منظمة المؤتمر الإسلامي
مركز الجنوب

٤- وكانت الوكالات المتخصصة والمنظمة ذات الصلة التالية ممثلة في الدورة:

منظمة العمل الدولية
منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة
صندوق النقد الدولي
منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية
منظمة التجارة العالمية

٥- وكان مركز التجارة الدولية للأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية ممثلاً في الدورة.

٦- وكانت المنظمات غير الحكومية التالية ممثلة في الدورة:

الفئة العامة

الغرفة التجارية الدولية
الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة
الاتحاد الدولي للمشتغلات بالمهن التجارية والفنية
المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس
الاتحاد العالمي لرابطات الأمم المتحدة
المنظمة الدولية للرؤية العالمية